

# تقرير التقييم السنوي 2008

WFP



## المشاوراة السنوية للتقييم

19 مايو/أيار 2009

برنامج الأذية العالمى  
روما، إيطاليا

## ملخص

يوجز تقرير التقييم السنوي الرابع **بالبرنامج** نتائج التقييمات التي يديرها مكتب التقييم والتي أجراها في عام 2008؛ ويأخذ في الحسبان التقييمات والاستعراضات اللامركزية التي أعدتها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

ويميز التقرير بين نتائج التقييمات الاستراتيجية لسياسات **البرنامج** وتلك التقييمات للعمليات كل على حدة. ويتناول قسم التقييمات الاستراتيجية نوعية سياسات **البرنامج** وتنفيذها ونتائجها فيما يتعلق بتنمية القدرات وفيروس ومرض الإيدز والقضايا الجنسانية. أما قسم تقييمات العمليات الإفرادية، فيركز على تصميم العمليات وتنفيذها ونتائجها. وينظر تصميم العمليات في جدوى وملائمة عمليات وأنشطة **البرنامج** ويعالج قضايا من بينها تقييم الاحتياجات وتناسق وانسجام الإطار المنطقي. ويتناول التنفيذ عناصر الكفاءة، في حين يركز القسم المتعلق بالنتائج على فعالية تدخلات **البرنامج** وتأثيرها ومدى استدامتها.

كذلك يعرض التقرير الخطوات التي اتخذت لتعزيز التقييم في **البرنامج** ويركز على: (1) سياسات التقييم الجديدة؛ (2) النظام الجديد لضمان جودة التقييم؛ (3) دعم مكتب التقييم للتقييمات اللامركزية؛ (4) المبادرات لإغلاق حلقة التعلم بجعل دروس التقييم أكثر يسرا. ويلقي التقرير الضوء على أهم الأنشطة التي نفذها مكتب التقييم في عام 2008 بما في ذلك برنامجه والموارد المتاحة للتقييم. ويبين القسم التالي النطاق الذي يصل إليه مكتب التقييم ومشاركته في مجموعات وشبكات التقييم الخارجية. ويحدد القسم الأخير مجالات اهتمام مكتب التقييم وهو يتقدم في خطواته إلى الأمام.

وأبرزت التقييمات الاستراتيجية أهمية سياسات **البرنامج** بشأن تنمية قدرات **البرنامج** ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والمساواة بين الجنسين، كما لاحظت الحاجة إلى التأكد من أن تلك السياسات لا تظل ثابتة وأنه يتم تحديثها بصورة منتظمة لتجذب نقاشات السياسات المتغيرة. كذلك أشارت التقييمات إلى الحاجة إلى زيادة الإيضاح في أهداف السياسات حتى يتسنى تسهيل شرح السياسات وتطبيقها على نحو أكثر اتساقا. كما درست التقييمات العديد من العقبات التي ينبغي معالجتها حتى يمكن تعزيز التنفيذ العام للسياسات على المستوى الميداني. وللتصدي لهذه العقبات، تدعو التقييمات إلى: (1) توسيع نطاق الاتصالات فيما يتعلق بالسياسات المقررة حديثا؛ (2) توضيح الأولوية التي يجب إعطاؤها لكل مسألة من مسائل السياسات المتنافسة؛ (3) زيادة التوجيهات حول كيفية تنفيذ السياسات الجديدة؛ (4) الموارد المالية الكافية للتأكد من مقدرة **البرنامج** على الوفاء بالتزاماته السياساتية وبخاصة على مستوى العمليات الميدانية.

وتهدف تقييمات العمليات الفردية إلى إبراز: (1) مقدرة **البرنامج** على تعبئة الموارد بسرعة وفي ظل الظروف الصعبة حتى يتسنى تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المعرضين للكوارث؛ (2) توافر الموارد لدى **البرنامج** والمرونة في معالجة النقص والتأخير في الموارد؛ (3) النجاح المتواصل للوجستيات **البرنامج** في التغلب على العقبات التشغيلية الهائلة وتقديم الأغذية حيث تكون الحاجة إليها أشد إلحاحا. كما أشارت التقييمات إلى أن **البرنامج** ما زال يواجه تحديات مهمة في تبيان إنجاز النتائج المخططة بسبب جوانب القصور في نظمه وأنشطته المتعلقة بالرصد.

<sup>1</sup> "سياسة التقييم" (الوثيقة (WFP/EB.2/2008/4-A

## مقدمة

- 1- يعرض تقرير التقييم السنوي الرابع هذا والذي أعده مكتب التقييم توليفة للنتائج التي توصلت إليها التقييمات السبعة التي أشرف عليها المكتب والتي أنجزت في عام 2008<sup>2</sup>. وتتكون التقييمات السبعة التي أشرف عليها مكتب التقييم من ثلاثة تقييمات استراتيجية وأربعة لتقييم عمليات البرنامج. كذلك ينوه التقرير إلى 12 من التقييمات والاستعراضات اللامركزية التي نفذتها المكاتب الإقليمية والقطرية في عام 2008<sup>3</sup>. ويتضمن الملحق 1 قائمة بهذه التقييمات والاستعراضات التي أدارها مكتب التقييم.
- 2- ويتكون هذا التقرير من 5 أقسام رئيسية هي: (1) نتائج التقييم؛ (2) تعزيز نظام التقييم في البرنامج؛ (3) أنشطة التقييم في البرنامج في عام 2008؛ (4) التوسع؛ (5) التوقعات.
- 3- ويميز قسم نتائج التقييم بين نتائج التقييمات الاستراتيجية لسياسات البرنامج وبين نتائج تقييمات العمليات الإفرادية. وقد درست التقييمات الاستراتيجية الثلاثة تنمية قدرة البرنامج ومكافحة فيروس ومرض الإيدز وسياسات المساواة بين الجنسين. ومن تقييمات التشغيل الأربعة نفذ اثنتان في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واثنتان في إقليم جنوب وشرق ووسط أفريقيا.
- 4- ومن بين التقييمات والاستعراضات اللامركزية الاثني عشر نفذ 3 في إقليم آسيا وواحد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، و5 في إقليم الجنوب الأفريقي، و3 في إقليم غرب أفريقيا. ويعرب المكتب الإقليمي عن تقديره لجهود المكاتب الإقليمية والقطرية في إنجاز هذه الاستعراضات والمساهمة في جعل التعلم ممكنا على مستوى المكاتب القطرية.
- 5- ويبرز قسم تعزيز نظام التقييم في البرنامج أنشطة مكتب التقييم في عام 2008 لتحسين نظام التقييم والإبلاغ عن نتائج التقييم سواء بسواء. وتشمل الإنجازات: (1) موافقة المجلس على سياسات التقييم الجديدة في أكتوبر/تشرين الأول 2008؛ (2) استنباط وتطبيق نظام لضمان جودة التقييم الذي طبق على تقييمات مكتب التقييم في 2008؛ (3) البدء في نشر نظام ضمان جودة التقييم ليشمل المكاتب الإقليمية والقطرية بحيث يمكن تطبيقها على التقييمات اللامركزية.
- 6- ويركز القسم المتعلق بأنشطة التقييم في البرنامج في عام 2008 على: برنامج عمل مكتب التقييم وتوافر الموارد البشرية منها والمالية، لأغراض التقييم.
- 7- ويركز القسم المتعلق بالتوسع على عمل مكتب التقييم المشترك بين الوكالات والمشاركة في مجموعات وشبكات التقييم المهنية كذلك المتعلقة بشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، واللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والفريق المعني بالتقييم في الوقت الحقيقي، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.
- 8- ويركز قسم توقعات التقييم على العمل والمبادرات التي اتخذها مكتب التقييم في المجالات التالية: (1) استنباط استراتيجية التقييم؛ (2) زيادة الدعم للتقييمات اللامركزية؛ (3) زيادة قدرات التقييم في مجال تقييم الآثار والتقييم في الوقت الحقيقي على حد سواء.

<sup>2</sup> إن القرار الذي يقضي بعدم إصدار تقرير للتقييم السنوي لعام 2007 قد تم إيضاحه في المشاورة السنوية غير الرسمية حول التقييم الذي عرض في 13 مايو/أيار 2008.

<sup>3</sup> إن نتائج التقييمات اللامركزية لم تبرز في التوليفة العامة للنتائج نظرا لالتزام مكتب التقييم في تقريره السنوي للتقييم لعام 2006 بعدم إدراج مثل هذه النتائج حتى يمكن تطبيق معايير ضمان جودة التقييم لدى المكتب.

## نتائج التقييم

9- يعرض هذا القسم أهم النتائج التي أسفرت عن التقييمات الاستراتيجية وتقييمات التشغيل الفردية التي قام مكتب التقييم بإدارتها وإجرائها في عام 2008. ويعرض القسم الأول النتائج التي توصلت إليها التقييمات الاستراتيجية من حيث الجودة والتنفيذ ونتائج كل سياسة على حدة. أما القسم الثاني فيعرض النتائج التي أسفرت عن تقييمات التشغيل من حيث تصميم العمليات والتنفيذ والنتائج. ويتضمن الملحق 1 قائمة بتلك التقييمات.

## التقييمات الاستراتيجية

10- ركزت التقييمات الاستراتيجية التي أنجزت في عام 2008 على سياسات البرنامج بشأن تنمية القدرات ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والقضايا الجنسانية. وتقيم النتائج التالية: (1) نوعية السياسات؛ (2) تنفيذ السياسات وقدرات البرنامج في مجال التنفيذ بالمقارنة مع الالتزامات السياساتية؛ (3) النتائج التي تحققت كمحصلة لتنفيذ السياسات. ويبدأ كل قسم من هذه الأقسام بمقدمة موجزة تبرز الإطار المفاهيمي للتحليل الذي يليه.

11- يمكن تمحيص نوعية كل سياسة من سياسات البرنامج من حيث ما يلي: (1) كيف تعالج السياسة على نحو أمثل حاجة محددة؛ (2) كيف تتفق هذه السياسة مع السياسات والخطط الاستراتيجية الأخرى للبرنامج؛ (3) كيف تتفق هذه السياسة مع السياسات الأوسع للأمم المتحدة وكيف تعكس على نحو أفضل وتستمر في التعبير، أفضل الممارسات وأحدث الأفكار خارج البرنامج؛ (4) كيف تحدد هذه السياسات بصورة واضحة إطار النتائج المشتركة من حيث الأهداف والمؤشرات المترابطة. وسوف نناقش أدناه نوعية سياسات البرنامج بشأن بناء القدرات لدى البرنامج ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والمساواة بين الجنسين وذلك من حيث هذه المعالم الرئيسية.

12- وقد خلص تقييم سياسة تنمية القدرات<sup>4</sup> في البرنامج إلى أن هناك حاجة واضحة إلى القدرات المحلية لمعالجة الفقر وسوء التغذية الحاد والمزمن. كذلك خلص التقييم إلى أن السياسات تتماشى مع اختصاصات البرنامج والسياسات والخطط الاستراتيجية الأخرى. على أن الأولوية الكبيرة التي أعطيت لبناء القدرات كواحدة من الأهداف الاستراتيجية الخمسة للبرنامج لم تتضح في وثيقة السياسات. كذلك أسفر التقييم عن أن السياسات كانت متمشية مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تلك السياسات كانت، في وقت إقرارها، متمشية مع أحدث الأفكار التي أكدت على مبادئ الإحساس بالمسؤولية المحلية والحاجة إلى عمليات محلية طويلة الأجل ومرنة لتوجيه تنمية القدرات. وأبرز التقييم غياب أهداف واضحة. وكانت هناك، تحديداً، أهداف مزدوجة ولم يكن واضحاً ما إذا كان ينبغي تركيز جهود تنمية القدرات على دعم تنفيذ برامج المساعدات الغذائية للبرنامج أو على تطوير القدرات المحلية لمعالجة الجوع وسوء التغذية، الحاد والمزمن، بصورة عامة.

13- تحدد سياسة البرنامج في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز<sup>5</sup> إطاراً مؤسسياً لمشاركة البرنامج في الاستجابة العالمية لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، وقد خلص التقييم إلى أن للبرنامج دوراً متميزاً في مجال توفير الدعم الغذائي والتغذوي للسكان الذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يحملون فيروس مرض الإيدز وكذلك للأسر المتضررة من مرض الإيدز. ووجد التقييم أن هذه السياسات تتماشى مع العناصر المحورية لمذكرة التفاهم العالمية مع برنامج الأمم

<sup>4</sup> "بناء القدرات القطرية والإقليمية"، (WFP/EB.3/2004/4-B).

<sup>5</sup> "البرمجة في عصر الإيدز: تصدي برنامج الأغذية العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز"، (الوثيقة WFP/EB.1/2003/4-B).

المتحدة المشتركة المعني بفيروس ومرض الإيدز لكنها لا تعبر عن النطاق الموسع للتعاون في دعم البحوث التي تناولتها الفقرة 13 من مذكرة التفاهم. وأشار التقييم إلى أنه على الرغم من أن السياسات كانت بمثابة وثيقة رائدة في وقت إقرارها، فإن السياسات ذاتها لم تخضع للتعديل لتعكس المناهج القطرية والدولية المستجدة ولتعتبر عن المعارف الطارئة والتقدم التكنولوجي منذ عام 2003. وهذه السياسة مهدت الطريق أمام البرنامج لإدراج الاهتمامات المتعلقة بفيروس ومرض الإيدز في جميع الفئات البرامجية والتزم البرنامج بتعديل وسائل البرمجة لتعكس واقع فيروس ومرض الإيدز، ولكنها لم تقدم توجيهات بشأن فترة المساعدات الغذائية والاستراتيجيات الممكنة للخروج أو التدرج والإجراءات المتعلقة بتوزيع الأغذية. كذلك أشار التقييم إلى أن السياسات لم تسترشد بإطار منطقي.

14- وتركز سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين<sup>6</sup> على التزامات البرنامج المعززة تجاه المرأة، ولاحظ التقييم أن هذه السياسات كانت إيجابية بالمقارنة مع السياسات الجنسانية لدى المنظمات الشقيقة في وقت إقرارها. ووجد التقييم أن تلك السياسات كانت استراتيجية من حيث أنها عالجت احتياجات المرأة للأمن الغذائي والوقاية والتمكين. كما وجد التقييم أن السياسة جاءت متمشية مع الإجراءات الموجودة لدى البرنامج وأنها أبرزت إجراءات عملية ضمن البرامج الموجودة. ومن حيث أهداف السياسات، لاحظ التقييم أنه لم يكن من الواضح دائما المدى الذي تركز فيه العمليات على مساهمة النساء والفتيات في تحقيق الأمن الغذائي بالمقارنة مع الترويج الواسع للمساواة بين الجنسين كما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول مراعاة الاعتبار الجنساني. ومن جهة أخرى، أشار التقييم إلى أن إدراج السياسة لمسألة المساواة بين الجنسين في التوظيف ربما خلق التباسا فيما يتعلق بالتمييز بين سياسات الموارد البشرية والسياسات المعنية بتوجيه العمليات.

15- يعتمد النجاح أو الفشل النسبي لتنفيذ سياسات البرنامج على عدد من العوامل من بينها: (1) وضوح أهداف السياسات وتوضيح منهج منظم للتنفيذ بالإضافة إلى مواد الإيضاح الملائمة؛ (2) القيادة والالتزام المعزز من جانب الإدارة العليا؛ (3) نشر السياسات أو الإبلاغ عنها على المستوى الميداني؛ (4) توافر الموارد البشرية الخبيرة على المستوى القطري؛ (5) توافر الموارد المالية الكافية. وترتبط العوامل الثلاثة الأخيرة بصورة مباشرة بالقدرة العامة للبرنامج لتنفيذ سياسة بعينها.

16- فيما يتعلق بسياسات تنمية القدرات في البرنامج، خلص التقييم إلى أنها تلبى احتياجات البلدان الشريكة بشأن التعامل مع الجوع وسوء التغذية الحاد والمزمن رغم العقبات التالية: (1) الافتقار إلى الوضوح بشأن الأهداف المزدوجة وغياب المنهج التنظيمي السليم للتنفيذ؛ (2) الافتقار إلى مبادرة النشر أو الاتصالات للتوضيح الكامل للسياسات لدى المديرين والموظفين الميدانيين؛ (3) الجدوى المحدودة لمواد الإيضاح؛ (4) ضآلة خبرات الموظفين في مجال بناء القدرات؛ (5) آلية للتمويل لا تفضي إلى منهج منظم لبناء القدرات. كذلك توصل التقييم إلى أن البرنامج يصمم مساعداته لتنمية القدرات استنادا إلى الشراكات الموجودة طويلة الأجل على المستوى الميداني، لكن لا توجد هناك حاجة إلى مزيد من التحليل المنتظم لمتطلبات تنمية القدرات للبلدان الشريكة. ووجد التقييم أن معظم المساعدات لتنمية القدرات يعتمد إلى حد كبير على الخبرات والتجارب للموظفين كل على حدة. ولم تشمل معظم أنشطة تنمية القدرات إلا التدريب، وإن كانت هناك أمثلة على المزيد من المناهج المعقدة والواعدة التي تجمع عددا من الوسائل.

<sup>6</sup> "سياسة البرنامج فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين (2003-2007): التزامات معززة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي"، (الوثيقة A-4/2002/EB.3/WFP).

17- ومن حيث سياسات البرنامج في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز، خلص التقييم إلى أن الأنشطة في هذا المجال كانت تنفذ في 54 في المائة من البلدان التي تحظى بمساعدة منتظمة من البرنامج في الفترة 2004-2005، وأن معظم الأنشطة قد نفذت في أفريقيا في إطار العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. كذلك أشار التقييم إلى أنه نظرا لأن المناطق التي يرتفع فيها مستوى انعدام الأمن الغذائي ليست بالضرورة نفس المناطق التي ينتشر فيها فيروس الإيدز على نطاق واسع، فإن هناك تحديات خاصة تتعلق بتقدير الاحتياجات والاستهداف والعمل في المناطق ذات الأمن الغذائي النسبي والتي ينتشر فيها فيروس ومرض الإيدز. ووجد التقييم أن هناك تباينات من حيث الاستراتيجيات والممارسات وإجراءات توزيع الأغذية على المستوى الميداني بسبب الافتقار إلى التوجيهات في مجال السياسات. ومن بين العقبات التي تواجه تنفيذ السياسات: (1) الأولوية المنخفضة نسبيا والتي تعطى للخبرة في المكاتب في مجال فيروس ومرض الإيدز؛ (2) القدرات المحدودة على مستوى المكتب القطري والمكاتب الفرعية والذي يعزى جزئيا إلى التناوب المنتظم للموظفين وإيلاء المهام لموظف واحد أو لوجود موظف مبتدئ يفتقر إلى الخبرة أو موظف مؤقت يتولى مسؤوليات مكافحة فيروس ومرض الإيدز؛ (3) مشكلات التمويل؛ (4) القدرات المحدودة للشركاء في مسائل البرمجة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز على المستوى الميداني.

18- ولاحظ تقييم سياسة المساواة بين الجنسين أن التنفيذ الإجمالي كان قويا بفضل الالتزام والعمل الشاق من جانب الموظفين المسؤولين عن السياسة في المقر الرئيسي والإجراءات المتخذة للتوسيع ليشمل مستوى العمليات. وعلى وجه التحديد، فقد قدمت الوحدة المسؤولة عن القضايا الجنسانية نتائج واعدة منها الأدلة الإرشادية والمبادرات للتعليم والتدريب والنشرة الإعلامية لاقتسام أفضل الممارسات والبيانات التي تم جمعها من خلال قاعدة البيانات ومسوحات المتابعة. بيد أنه، على مستوى العمليات الميدانية، لا يزال هناك بعض الغموض الذي يكتنف دور البرنامج في ترويج المساواة بين الجنسين للأسباب التالية: (1) لأن الأدلة والخطوط التوجيهية والرسائل الإعلامية لا تقرأ بالضرورة على نطاق واسع؛ (2) لم توجه مبادرات التدريب لتصل إلى العديد من الموظفين والشركاء الجدد وربما لم تسهل تفهما وظيفيا لتحليل التمايز بين الجنسين؛ (3) إن التركيز على المخرجات والتزام مسوحات قواعد البيانات والمتابعة أفضى إلى ضعف استنباط واقتسام المعلومات عن الممارسات الأفضل. كذلك أشار التقييم إلى جوانب القصور في نظم نقاط الاتصال المتعلقة بالتمايز بين الجنسين والعوامل الثلاثة التي تقلل من تقبل الموظفين الميدانيين لمراعاة التوجه الجنساني: (1) الافتقار إلى تفهم تحليل التمايز بين الجنسين؛ (2) الانشغالات إزاء المنازعات مع الثقافات المحلية؛ (3) ضغوط العمل في حالات الطوارئ.

19- يمكن تقييم الفعالية العامة أو التأثير في وثيقة سياسات من حيث: (1) الدرجة التي تتغير بها طريقة تصور موظفي البرنامج لعملهم والأولويات النسبية؛ (2) الدرجة التي يتم فيها إدماج عناصر سياسة ما أو أخذها في الحسبان في أنشطة البرنامج العادي؛ (3) مدى تأثير السياسات في الأولويات المشتركة وتركيز اهتمام البرنامج؛ (4) المدى الذي تؤثر فيه السياسات على بيئة التحفيز أو السياسات على المستوى القطري؛ (5) المدى الذي تؤثر فيه السياسات على حياة المستفيدين من البرنامج وشركائه. وبكلمة أخرى، فإن التأثير يمكن الإحساس به على مستوى الأفراد والبرامج والمؤسسات وغيرها. وبعض السياسات لها تأثير أكبر بكثير من سياسات أخرى.

20- وفيما يتعلق بأثر سياسة تنمية القدرات، أكد التقييم أنه يجري تنمية القدرات وفق طائفة واسعة من المجالات في معظم البلدان. ونظرا لعدم التكافؤ في الإبلاغ، فإن هناك من الأعمال ما بذل أكثر مما هو جلي في وثائق المشروع وتقارير الأداء، لكن هناك اتجاها نحو التركيز على المخرجات (كعدد الأشخاص المدربين)، على حساب المحصلات (سواء

المعارف التي تم تحصيلها من خلال التدريب، وإن كان كذلك، فما هي المعارف التي استخدمت بعد ذلك). وان أدوات تنمية القدرات التي تشمل المناصرة واقتسام المعلومات على المستوى الإقليمي والسلع الرأسمالية والدعم المالي للشركاء الحكوميين وحلقات العمل والتدريب في مقر العمل للموظفين المشاركين مكنت البرنامج من تعزيز قدرات الشركاء لتحقيق ما يلي: (1) تنفيذ تحليل الهشاشة النوعية في البرنامج؛ (2) إدارة البرامج والمخزونات الغذائية؛ (3) إيجاد التزام حكومي لمعالجة الجوع وسوء التغذية الحاد والمزمّن؛ (4) تطوير القدرات لدى منتجي الأغذية المقواة.

21- وفيما يتعلق بفعالية سياسة مكافحة فيروس ومرض الإيدز، خلص التقييم إلى أن الدعاية النشطة من جانب البرنامج قد ساعدت في إدماج المساعدات الغذائية والدعم الغذائي في الوثائق القطرية لتخطيط مكافحة الإيدز في 32 بلدا من مجموع البلدان الإحدى والأربعين التي نفذت أنشطة تتعلق بفيروس ومرض الإيدز خلال الفترة 2004-2005. على أن التقييم وجد أن مراعاة ضئيلة لمشكلات فيروس ومرض الإيدز في الفئات البرامجية التي تتجاوز إدماج الوقاية من فيروس الإيدز والوعي به في المدارس الابتدائية. كذلك وجد التقييم تقدما محدودا في تكييف وسائل البرمجة لتعكس واقع فيروس ومرض الإيدز (كانت أوغندا استثناء ملحوظ). ووجد التقييم أنه، رغم تعذر تحديد كمية الإنجاز من المحصلات المخططة، فقد كان هناك بعض الأدلة على أن المساعدات الغذائية المنتظمة من البرنامج لم تسهم بتحقيق مكاسب في أوساط حاملي فيروس الإيدز الذين كانوا يخضعون لمعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية. ومن جهة أخرى، كان من الصعوبة بوجه عام تقييم تأثير أنشطة البرنامج على نوعية حياة المستفيدين.

22- وفيما يتعلق بسياسة المساواة بين الجنسين، خلص التقييم إلى أن هذه السياسة حسنت بصورة كبيرة رؤية النساء والفتيات وضمنت أن الموظفين والشركاء على السواء يدركون الآن الاحتياجات الخاصة للنساء ومساهمتهن في الأمن الغذائي. وهذا من شأنه أن زاد الرؤية والإدراك مما أتاحا أساسا ضروريا لمزيد من الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. كذلك فإن التطبيق والاستخدام الواسعين لنماذج الرصد التي يتطلبها تكثيف البيانات حول الجنسين كان بمثابة إنجاز آخر. وفي العديد من العلاقات المختلفة، أبدى البرنامج بوضوح التزاما تجاه تعليم الفتيات والاستهداف المقصود للنساء في برامج الغذاء من أجل التدريب والغذاء مقابل العمل، لوضع الأغذية في متناول النساء. ورغم التركيز العملي للبرنامج على تنفيذ الإجراءات الإيجابية، فإن استهداف النساء لم يسع لتسهيل تفهم واسع لتحليل التمايز بين الجنسين أو لتعميق الوعي بالقضايا الجنسانية في السياقات المحلية أو لأن يؤدي إلى إجراءات تشديدية في ترويج المساواة بين الجنسين.

23- أدت التقييمات الاستراتيجية التي تتناول تنمية القدرات ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والسياسات الجنسانية إلى نتائج مماثلة في العديد من المجالات الرئيسية: (1) تحديث السياسات؛ (2) وضوح أهداف السياسات؛ (3) القدرات لتنفيذ السياسات. فقد أكدت نتائج التقييمات الثلاث للسياسات تلك النتائج التي صدرت عن التقييم السابق لسياسات وخطة البرنامج المتعلقة بصحة وتغذية الأمهات والأطفال<sup>7</sup>.

## تحديث السياسات

24- أكدت التقييمات أن سياسات البرنامج يتم تطويرها وإقرارها بسياقات دينامية حيث أن قواعد البيانات الجديدة والأفكار والمناهج الجديدة تأتي دائما في الصدارة. ورغم أن البرنامج حقق نجاحا في إقرار السياسات الملائمة والمتوافقة

<sup>7</sup> "التقرير الموجز للاستعراض المواضيعي لتدخلات البرنامج الداعمة لتغذية الأمهات والأطفال"، (الوثيقة WFP/EB.1/2006/7-C).

وأنة أقر سياسات مهمة قبل غيره من المنظمات الشقيقة، فإنه قد يبدو ضروريا عند تحديث السياسات فيما بعد، التركيز بصورة أكثر على توجهات السياسات المتجددة بدلا من التركيز على حالة تنفيذ سياسة بعينها. وبهذه الطريقة، تظل وثائق السياسات في الطليعة وتساعد في التأكد من أن البرنامج يوجد في المكان المناسب للمساهمة في الحوارات المهمة الجارية مع قطاع أوسع من مجتمع المساعدات الإنسانية وصانعي القرارات.

## وضوح أهداف السياسات

25- تتطلب السياسات أهدافا واضحة لكي تؤثر في التنفيذ في الميدان. فعدم الدقة في صياغة السياسات قد يترك مجالا للمبادرة والتفكير الخلاق، لكن هذا المنهج يؤدي أيضا إلى تعدد التفسيرات التي لا تؤدي بالضرورة إلى تقدم البرنامج صوب سياساته المشتركة. كذلك هناك خطر في أنه عندما تكون أهداف السياسات غير محددة بوضوح، فيحدث ما يلي: (1) أن العمليات والتدخلات قد تؤدي إلى نتائج متعددة أو متعارضة؛ (2) قد لا تكون الأنشطة متركزة بصورة واضحة؛ (3) يكون من الصعب توقع نتائج وتأثيرات المشروع. ويمكن لوثائق السياسات أن توضح الارتباطات مع إطار النتائج الاستراتيجية المشتركة وهذا يؤدي إلى: (1) زيادة وضوح الأهداف والغايات؛ (2) تسهيل استنباط أو تعديل التوجيهات البرمجية؛ (3) المساعدة في زيادة التناسق في تنفيذ السياسات على مستوى العمليات الميدانية.

## قدرات تنفيذ السياسات

26- وجدت التقييمات أن سياسات البرنامج تناسب الوقائع الميدانية لكن لها دور محدود من حيث توجيه العمليات لعدد من الأسباب: (1) أن السياسات المقررة حديثا لم يتم نشرها جيدا لتشمل الزملاء في الميدان الذين يجب أن يحاولوا تفسير وتطبيق السياسات الجديدة وفقا لمهامهم؛ (2) تضاعفت المشاكل على المستوى الميداني بسبب التوجيه العملي المحدود من السياسات ذاتها لتيسير التطبيق؛ (3) أن السياسات لم توضع حسب الأولوية وهذا جعل من الصعب للزملاء في الميدان أن يختاروا أيًا من هذه السياسات للتنفيذ عندما تكون الموارد محدودة؛ (4) وبسبب محدودية الموارد والاستثمارات الدنيا في مجال القدرات الفنية للموظفين، فإن تنفيذ السياسات يعتمد إلى حد كبير على الالتزام والعمل الشاق من جانب الموظفين الميدانيين الذين قد لا يكونون بالضرورة مجهزين للتعامل مع مجالات متخصصة كبناء القدرات ومكافحة فيروس وممرض الإيدز والمساواة بين الجنسين.

## تقييمات التشغيل

27- يعرض هذا القسم نتائج تقييمات التشغيل الأربعة التي اكتملت في عام 2008. وتناولت هذه التقييمات عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في كولومبيا وعملية طوارئ وبرنامج قطري في كينيا وعملية طوارئ وعملية طوارئ للاستجابة العاجلة في نيكاراغوا، وعملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في مدغشقر. ويعرض هذا القسم نتائج هذه التقييمات من حيث: (1) التصميم التشغيلي؛ (2) التنفيذ التشغيلي؛ (3) النتائج التشغيلية. ويلزم في العادة اخذ عينة مكونة من 30 تقييما لتحقيق صلاحية إحصائية، ولذلك ينبغي أن تستند التقارير السنوية اللاحقة إلى أكثر رسوخا من أجل تحديد قضايا الأداء المشتركة.

28- يركز هذا القسم على الجدوى الإجمالية للعمليات ويدرس القضايا المتعلقة بما يلي: (1) تقدير الاحتياجات؛ (2) التناسق الداخلي والخارجي؛ (3) اتساق أو منطق تصميم المشروع.



## تقدير الاحتياجات

- 29- اعترفت جميع التقييمات التي أجريت في عام 2008 بالمساهمة الرئيسية التي تجعل من تحليل الهشاشة في الوقت المناسب وتقدير الاحتياجات سببا لنجاح عمليات البرنامج. وأبرزت التقييمات كمجموعة أهمية: (1) الهشاشة الموجودة مسبقا وأعمال التقدير عندما تحدث كارثة طبيعية دونما إنذار؛ (2) تحليل الهشاشة المتواصل خلال فترة الطوارئ؛ (3) إصدار نتائج تقدير الاحتياجات في الوقت المناسب.
- 30- ففي كولومبيا، ساعدت 4 مسوحات شاملة للتغذية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية في التأكيد على هشاشة الأوضاع خصوصا للنازحين ومهدت الطريق لإدراج النازحين غير المسجلين كمستفيدين في إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وارتأى التقييم في كولومبيا أن استهداف تلك المجموعتين من النازحين كان أمرا ملائما وإن إدراج النازحين غير المسجلين كان بمثابة تشديد مهم ضمن استهدافا ملائما ومتوازنا ضمن إطار العملية.
- 31- وفي كينيا، أقر التقييم أن البرنامج قد وفى بالتزاماته بضمن تحليل مستمر للهشاشة وجمع البيانات للتأكد من الاستهداف الجغرافي لمعظم المناطق الهشاشة خلال فترة الكارثة الطبيعية المتكررة. على أن التقييم أعرب عن القلق إزاء التأخيرات في إصدار نتائج تقدير الاحتياجات نصف السنوية.
- 32- وفي نيكاراغوا حيث ضرب إعصار فلكس البلاد في سبتمبر/أيلول 2007، استفادت عملية الطوارئ من أعمال التقدير التي نفذت كجزء من التقدير الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع في 2005، وتقديري الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وأجري تقدير آخر للأمن الغذائي في مارس/آذار 2008، حيث كان هذا التقدير جوهريا في تبرير تمديد عملية الطوارئ حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2008.
- 33- وفي مدغشقر، التي تضررت من 9 عواصف استوائية خلال السنتين الأوليين من العملية الممتدة (يوليو/تموز 2006 حتى يونيو/حزيران 2008)، نفذ البرنامج وشركاؤه تقديرات للاحتياجات السريعة بعد كل كارثة وضمن التقديم العاجل لمستوى ملائم من المساعدات الغذائية.

## الاتساق

- 34- تبين عموما أن عمليات البرنامج جاءت متسقة مع سياسات البرنامج وسياسات الشركاء الخارجيين والمانحين. ومع ذلك فقد أبرزت التقييمات الحاجة إلى: (1) ضمان التكامل ما بين الأنشطة ضمن العملية؛ (2) التحرك صوب التطبيق الروتيني للأهداف الاستراتيجية للمنظمة وإقرارها لتلائم سياقها بعينه؛ (3) التأكد من أن العمليات المتعددة في بلد ما تتكامل مع بعضها وأن العلاقة فيما بينها محددة بوضوح.
- 35- ففي كولومبيا، خلص التقييم إلى أن العملية الممتدة كانت تتسق تماما مع الاحتياجات طويلة الأجل للنازحين كما حددتها حكومة كولومبيا والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمستفيدين أنفسهم. كذلك أشار التقييم إلى أن حكومة كولومبيا والمجتمع الأوسع للمساعدات الإنسانية كانوا داعمين بصورة شاملة لعمليات البرنامج.
- 36- وعكف المكتب القطري في كينيا خلال ذروة الجفاف في 2006، على معالجة الطموحات الواسعة وعملية الطوارئ والبرنامج القطري. وخلص التقييم إلى أن الأنشطة المختلفة ضمن البرنامج القطري والتي تم ترحيلها أساسا من البرنامج القطري السابق دون تحليل واف، كان لزاما تصميمها بشكل أفضل لكي يكمل كل منها الآخر. كذلك نوه التقييم إلى الانشغالات إزاء استخدام عمليات طوارئ دورية أو ضرورة التصدي للأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي.

- 37- وفي نيكاراغوا، وجد فريق التقييم أن عملية الطوارئ جاءت تتمشى عموماً مع السياسات والأولويات للبرنامج والجهات المانحة وحكومة نيكاراغوا. وعلى وجه التحديد، جاءت العملية متفقة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والتقييم القطري المشترك للأمم المتحدة لعام 2000 ودعمت أوراق استراتيجية الحد من الفقر.
- 38- وفي مدغشقر خلص التقييم إلى أن العملية الممتدة أكملت البرنامج القطري قيد التنفيذ، لكن العلاقة ما بين العمليتين كان من الواجب تحديدها على نحو أوضح، ذلك لأن كليهما يهدفان إلى تحسين الأمن الغذائي وتخفيف حدة الكوارث في المناطق المعرضة للأعاصير. ووجد التقييم أن من الملائم في ضوء التكرار المنتظم للكوارث الطبيعية أن يتم استبدال تنالي عمليات الطوارئ بعملية ممتدة للإغاثة والإنعاش لأجل متوسط.

### تناسق تصميم المشروعات

- 39- لاحظت التقييمات عدداً من القضايا المتعلقة بالتصميم العام للعمليات كما تجلى في الأطر المنطقية للمشروعات بما في ذلك خيار الأهداف الاستراتيجية الملائمة واختيار الأنشطة المحددة لكل عملية وخيار مؤشرات الأداء. وعلى وجه التحديد، لاحظت التقييمات أنه في بعض السياقات: (1) ركزت العمليات على واحد أو أكثر من الأهداف الاستراتيجية على حساب الأهداف الأخرى ذات الصلة؛ (2) اشتملت العمليات على العديد من الأنشطة التي لا يمكن أن تكون قد وضعت لها الأولويات على نحو واف؛ (3) الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المتصلة به، لم تحدد أتساقها على نحو واف لتسمح بالتنفيذ الملائم وتحقيق نتائج ذات مغزى.
- 40- وفي كولومبيا خلص التقييم إلى أن الأهداف الإفرادية قد صممت عموماً على نحو جيد، لكن التركيز الإجمالي على وقاية سبل المعيشة لم يكن ملائماً تماماً وأن الأهداف المتعلقة بالتغذية والتعليم كان من الممكن إدراجها. ولاحظ التقييم أن جوانب القصور في تصميم العملية قد حد من فائدتها من حيث كيفية وضع أولويات الأنشطة وترقيتها أو تخفيضها.
- 41- وفي كينيا، حدد التقييم أن قرار البرنامج القطري التركيز على أنشطة توزيع الأغذية العمومي خلال عملية الطوارئ كان ملائماً ويعكس ضيق الوقت والموارد المطلوبة لتنظيم ودعم أنشطة الغذاء مقابل العمل في إطار العمل المكثف والتي أدرجت في تصميم عملية الطوارئ.
- 42- وفي نيكاراغوا أشار التقييم إلى أن تصميم عملية الطوارئ كان ملائماً وركز على الانتقال إلى مرحلة الانتعاش، وفي الوقت ذاته التأكد من أن المجموعات الهشاشة لا تزال تحصل على الإغاثة كما هو مطلوب. وفي الوقت ذاته، أشار التقييم إلى المحددات عند اختيار المؤشرات كما تجلى في الإطار المنطقي للمشروع.
- 43- وفي مدغشقر وجد التقييم أن الأهداف كانت متماشية مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، لكن أهداف الانتعاش يلزم تحديدها على نحو أوضح في إطار البيئة الخاصة لمدغشقر. ويحتاج عنصر الانتعاش في العملية مزيداً من التطوير حتى يتمكن البرنامج من تقديم حلول أطول أجلاً للسكان المتضررين من الكوارث.
- 44- يركز هذا القسم على نتائج التقييم من حيث العناصر الخمسة التالية للكفاءة وهي: (1) كفاية الموارد؛ (2) الاستهداف؛ (3) اللوجستيات؛ (4) الرصد والتقييم؛ (5) الشراكات.

## كفاية الموارد

- 45- تعرض تقييمات التشغيل صورة متباينة من حيث التوافر المتوافق للموارد عند بداية عملية ما، وتوافر الموارد قيد التنفيذ طوال العملية. وأبرزت التقييمات قضايا من بينها: (1) الموارد العامة المحدودة مقارنة بالاحتياجات المقدرة؛ (2) حدود الاقتراض في مستهل عملية ما؛ (3) مفارقة الأنشطة الناجحة التي تتلقى أحيانا أقل الدعم من الجهات المانحة؛ (4) النتائج الصعبة التي يتعرض لها المستفيدون والشركاء نتيجة انقطاع الإمدادات؛ (5) الفروق الحيوية التي يمكن للتبرعات العينية المحلية أن تخلقها من حيث كفاءة المشروع العامة واجتذاب دعم المانحين؛ (6) مخاطر اعتماد البرنامج بشكل كبير على موارد الشركاء المحدودة.
- 46- ففي كولومبيا، استنتج التقييم أن توافر الموارد كان محدودا بالمقارنة مع الاحتياجات العامة وأن ذلك أدى إلى انقطاع مهم في الإمدادات مما قلل من فعالية العملية. وإن الانقطاع الكبير في هذه الإمدادات في أواخر عام 2006 كان شديدا وأفضى إلى اختلال كبير في أنشطة البرنامج وإلى نتائج سلبية على المستفيدين والأطراف المتعانة.
- 47- وفي كينيا استفادت عملية الطوارئ من توزيع عيني رئيسي للحبوب من جانب الحكومة، الأمر الذي مكن من توزيعات الإغاثة أن تبدأ بسرعة وأن تشجع دعم المانحين إلى درجة كبيرة غير معهودة. كذلك فإن مرونة الحكومة من حيث توقيت توزيعاتها حال دون انقطاع كبير في الإمدادات خلال عملية الطوارئ. وعلى العكس من ذلك، كان هناك دعم ضئيل من جانب الجهات المانحة لبعض أنشطة البرنامج القطري لاسيما تلك التي تحابي المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ووجد التقييم أن افتقار التمويل لأنشطة مكافحة فيروس ومرض الإيدز لم يكن ملائما على وجه الخصوص نظرا لأهمية هذه الأنشطة ونجاحها.
- 48- وفي نيكاراغوا وجد التقييم أن عملية الطوارئ حظيت بتمويل جيد، وقد استطاع البرنامج تقديم السلع الغذائية بسرعة كبيرة في أعقاب إعصار فليكس. كذلك أشار التقييم إلى فجوة شهرين بين بدء توزيع الأغذية العمومي وبدء الأنشطة المخططة للغذاء مقابل العمل لأسباب من بينها التأخيرات في تسليم الأغذية. وبحلول مايو/أيار 2008، تم تمويل 90 في المائة من عملية الطوارئ.
- 49- وفي مدغشقر وجد التقييم أن الموارد لم تتوافر إلا بعد مضي 6 أشهر من انطلاق العملية وأن المشروع تم تمويله كاملا ضمن 24 شهرا. فالتأخير المبدئي في التمويل اقتضى اقتراض السلع الغذائية لإطلاق أنشطة العملية الممتدة، لكن مستوى النشاط كان أقل من المستوى المستهدف خلال هذه الفترة. إضافة إلى ذلك، اعتمد البرنامج كلية تقريبا على الموارد المحدودة لشركائه لتمويل العناصر الرئيسية لأنشطة الإنعاش. وقد أثر ذلك سلبا على تنفيذ مرحلة الإنعاش.

## الاستهداف

- 50- أبرزت تقييمات العمليات قضايا الاستهداف التالية: (1) تشابك الاستهداف وبخاصة في حالات النزوح الداخلي الممتد؛ (2) التحديات المرتبطة برصد عمليات الاستهداف؛ (3) أهمية معايير الاستهداف الواضحة خصوصا في سياق تمكين المجتمعات المحلية من خلال الاستهداف والتوزيع المجتمعي والحد من الاختيار التمييزي للمستفيدين؛ (4) ضرورة التحديث بصورة أكثر انتظاما لأساس الاستهداف الجغرافي في العمليات طويلة الأمد.
- 51- وأبرز تقييم كولومبيا تشابك استهداف النازحين في أوضاع معقدة ومستجدة. ووجد البرنامج نفسه يواجه أسئلة من قبيل ما إذا كان عليه أن يستهدف فقط أولئك الذين أجبروا على النزوح من أراضيهم وما هو الإطار الزمني الملائم للمساعدة، وكيفية موازنة تركيز المساعدة ما بين المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية والمستوى الملائم للمساعدة

السكان الفقراء تقليديا والسكان الضعفاء في المناطق التي يستقر فيها النازحون. وأدرك التقييم المعضلة الحقيقية التي واجهت البرنامج في تقرير ما إذا كان عليه استهداف النازحين مقابل الضعفاء، ووجد أن القرار بتخصيص 70 في المائة من الموارد للنازحين حديثا و30 في المائة من الموارد للفقراء التقليديين كان أمرا متوازنا وملائما. كذلك وجد أن اختيار المستفيدين تم على نحو جيد واستند على المعرفة الشاملة من جانب قيادات كل من المجتمعين والشركاء المتعاونين. وكانت هناك في بعض الأحيان حاجة إلى وضوح في معايير الاستهداف للحد من مخاطر الاختيار التمييزي للمستفيدين من جانب الشركاء.

52- وفي كينيا، وجد التقييم أن الاستهداف والتوزيع على الأساس المجتمعي كان أسلوبا ملائما لتوجيه موارد المعونة إلى الأسر الأشد حاجة في ضوء حجم العملية ونطاقها الجغرافي رغم بعض جوانب قصورها. وإن تطبيق هذا الأسلوب قد تم تحديده كواحدة من خطوتين أساسيتين اثنتين نحو عملية الاستهداف من جانب الاستعراض المواضيعي للاستهداف في عمليات الإغاثة التي نفذها البرنامج (2005)<sup>8</sup> نظرا لمقدرته على تمكين المجتمع من تحديد أشد المحتاجين، وفي الوقت ذاته تقليل تكاليف الوكالات المرتبطة بالاستهداف الإداري وتوزيع الأغذية. وأشار تقييم كينيا إلى التحسينات التي يمكن إدخالها للتأكد من أن عمليات التوزيع تستهدف المستفيدين المقصودين وأن غياب رصد منتظم لعملية الاستهداف جعل من الصعب تحديد التغطية وبخاصة على مستويات المقاطعات الفرعية. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري، أبرز تقييم كينيا الحاجة إلى تحديث أساس الاستهداف الجغرافي بشأن برنامج التغذية المدرسية تمشيا مع أحدث مسوحات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وبيانات وزارة التعليم.

53- وفي نيكاراغوا، امتدح التقييم مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات الاستهداف والتوزيع ووجد أن الاستهداف الجغرافي ركز على المناطق الأشد تضررا.

54- وفي مدغشقر، خلص التقييم إلى أن الاستهداف الجغرافي واختيار المستفيدين، الذي ركز على أولئك الذين تم تحديدهم كأشد الناس هشاشة من جانب سياسات الحماية الاجتماعية الحكومية والتقدير الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع في عام 2005 كان صحيحا.

## اللوجستيات

55- أكدت نتائج تقييمات العمليات من جديد المزايا النسبية للبرنامج من حيث اللوجستيات وتسليم الأغذية. وأشارت هذه التقييمات إلى: (1) نجاح لوجستيات البرنامج في تسليم الأغذية في البيئات الصعبة وغير الآمنة؛ (2) استجابة اللوجستيات من حيث التكيف وتعزيز عملياتها حيثما طلبت؛ (3) استعداد اللوجستيات في استكشاف المناهج غير التقليدية أو التجديدية في تسليم الأغذية سعيا وراء زيادة الفعالية والكفاءة.

56- ففي كولومبيا، خلص التقييم إلى أن كامل العمليات اللوجستية قد تعززت وأنها تنفذ على نحو فعال وأن خسائر الأغذية قد أُلغيت تقريبا رغم تحديات العمل في بيئة غير آمنة.

57- وأشار تقييم كينيا إلى أن العمليات اللوجستية كانت ضخمة وجيدة التنسيق وأديرت بكفاءة ملحوظة. وعلى وجه التحديد، فقد أمكن تلافى انقطاع الإمدادات في إطار عملية الطوارئ ووصلت إمدادات الإغاثة إلى السكان الذين تضرروا من الجفاف أو الفيضانات إلى أكثر من ألفي مركز للتوزيع.

<sup>8</sup> انظر "استعراض مواضيعي للاستهداف في عمليات الإغاثة: تقرير موجز"، (الوثيقة B-1/2006/7-WFP/EB).

58- وفي نيكاراغوا، امتدح التقييم المناهج التجديدية التي أقرتها اللوجستيات لضمان التسليم السريع والفعال لأغذية الإغاثة في مستهل عملية الطوارئ. وقد استخدم البرنامج النقل البحري والنهري حسب الاقتضاء ووضع الترتيبات للمجتمعات الساحلية في أن تجمع الأغذية بواسطة قواربها وبالتالي التقليل الملحوظ من تكاليف البرنامج.

59- وفي مدغشقر، ارتأى التقييم أن النظام اللوجستي قد وضع على نحو صحيح وأن المستودعين الرئيسيين قد تم إنشاؤهما في المكان المناسب وكانت ترتيبات النقل ملائمة. ومع ذلك فقد أشار التقييم إلى أن قدرات التخزين تجاوزت الاحتياجات وربما يمكن تعديلها بصورة سريعة لتعكس تناقص الاحتياجات. كذلك أشير إلى أن البرنامج قد اتخذ الإجراءات لتخفيض تكاليف رسوم التأخير المتصلة بتأخير وصول وثائق الشحن وبطء وتيرة الإجراءات الجمركية.

## الرصد والتقييم

60- لاحظت تقييمات العمليات باستمرار جوانب القصور المنتظمة في رصد البرنامج لنتائج المشروعات المخططة. ففي بعض الحالات، كانت نظم الرصد معدومة كلياً والسبب في ذلك جزئياً هو الافتقار إلى الموارد أو وضع الأولويات. وفي حالات أخرى، استتبتت توجيهات وأدوات فنية تبين في وقت لاحق أنها شديدة التعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً لتطبيقها. ولاحظت التقييمات أهمية: (1) وضع الأولويات على نحو ملائم وتمويل أنشطة الرصد؛ (2) إيجاد توازن صحيح بين وسائل ومناهج الرصد الشامل والحاجة إلى توفير المعلومات المفيدة لصناع القرار الرئيسيين؛ (3) وجود نظم فعالة للرصد في المواقع قبل حدوث حالات الطوارئ. كذلك كان واضحاً أن تصميم المشروعات على نحو جيد بما في ذلك الأهداف الواضحة للمشروعات ومؤشرات الأداء الملائمة تلعب دوراً حيوياً في ضمان استنباط نظم الرصد الملائمة والحفاظ عليها.

61- ففي كولومبيا رغم وجود مجموعة متكاملة من التوجيهات الفنية ووسائل التدريب ومع أن بعض التوجيهات قدمت للشركاء الخارجيين، إلا أن استخدام هذه المجموعة كان محدوداً بسبب ارتفاع تكاليفها وتشابكاتها وبعض الغموض المفاهيمي. وقد ساعد تعيين مسؤول برامجي متمرس في تعزيز مهمة الرصد، غير أن الإشراف التشغيلي كان محدوداً دون مستوى المكتب. وركزت تقارير الرصد على المخرجات والعمليات بدلاً من تركيزها على النتائج المزمعة وكان بعض الشركاء يحاولون قياس النتائج بطريقتهم الخاصة. وحاول البرنامج استخدام دراسات الحالة لقياس تأثير المساعدات الغذائية على المصروفات الغذائية الأسرية والتنوع الغذائي باستخدام دراسات الحالة، لكن الأسئلة ظلت تدور حول مدى سلامة المنهجية المستخدمة.

62- وفي كينيا وجد التقييم أنه على الرغم من أن البرنامج كان يحقق تقدماً في مجالي التغذية والرصد بعد توزيع الأغذية، إلا أن عمليات الرصد ما بعد التوزيع كانت معقدة ومضیعة للوقت ولم تكن المعلومات المجمعّة قادرة على تلبية احتياجات صانعي القرارات الرئيسيين. إضافة إلى ذلك، لم تكن أجهزة الرصد في المكان عند بداية عملية الطوارئ ولم يكن الموظفون والشركاء مدربين بالقدر الكافي. ومن حيث البرنامج القطري، كان هناك إحساس أن رصد أنشطة التغذية المدرسية التي استأثرت بأكثر من 80 في المائة من الموارد المخططة لم يكن على مستوى الالتزامات كما ورد في وثائق تخطيط البرنامج القطري وأن التمويل لمراكز الرصد الستة لم يكن كافياً.

63- وفي نيكاراغوا، تركّزت جهود الرصد على اللوجستيات وأنشطة الشركاء في مجال الغذاء مقابل العمل، لكن لم تكن هناك نماذج للرصد لتتبع نتائج التغذية أو الأمن الغذائي لمختلف الأنشطة.

64- وفي مدغشقر، قدر التقييم أن الافتقار إلى الرصد المنتظم كان يمثل نقصاً رئيسياً، كذلك أشار إلى الافتقار إلى منسق يتحمل المسؤولية الكاملة عن الرصد والتقييم.

## الشراكات

- 65- أبرزت تقييمات العمليات العديد من المخاطر التي تستجد عندما لا تكون الشراكات كافية لتأدية المهام كما أبرزت المنافع غير المتوقعة التي يمكن أن تبرز عندما تكون الشراكات قوية على وجه خاص. ومن الواضح أن جوانب القوة أو الضعف العامة للشراكات تعتمد على ما يستطيع كل شريك تحقيقه. ففي بعض الحالات، لا تكون لدى شركاء البرنامج الخبرات الفنية أو الموارد المالية الكافية لتلبية توقعات الأداء من البرنامج وهذا يفرض تحديات خاصة على البرنامج من حيث تحديد توقعات عملية والحد من فرط الاعتماد على الشركاء وضمان مستوى كاف من التوجيهات والدعم للشركاء. وتشمل التحديات التي يواجهها البرنامج في بعض الحالات ما يلي: (1) تقليص عدد الشراكات بحيث يمكن تحقيق مستوى معقول من الدعم والإشراف؛ (2) التأكد من توافر خطط العمل المفصلة بحيث يمكن أن تفهم على نحو جيد الالتزامات المتبادلة بشأن مختلف الأنشطة؛ (3) تبسيط عملية الصياغة المشتركة للمشروعات لضمان الاستخدام المتوافق للموارد وتوفير علاقات العمل الإيجابية.
- 66- ففي كولومبيا، لاحظ التقييم وجود العديد من جوانب القوة في شراكات البرنامج. فقد وجد أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش أبرزت إحساسا بالمسؤولية المشتركة بين البرنامج وشركائه الحكوميين وحدد الالتزامات الإقليمية ثلاثية الأطراف وهي آلية لتوفير توصيات تتعلق بمقترحات المشاريع كتجديد جيد. ومع ذلك فقد كان هناك بعض القلق المثار حول العدد الكبير من الشركاء والقدرة المحدودة للبرنامج في توفير مستوى كاف في التوجيه والإشراف.
- 67- وفي كينيا، لاحظ التقييم على وجه الخصوص روح التعاون الوثيق بين البرنامج والحكومة وأثنى على إحساس الحكومة بالمسؤولية على جميع المستويات. كذلك شدد التقييم على النجاح الذي حققه منهج الإمدادات الفريد والذي أقره البرنامج والشركاء في الحيلولة دون تنافس الوكالات بشأن الحصول على خدمات النقل والتخزين واللوجستيات ذات الصلة. وهذا المنهج يساعد أيضا في التأكد من أن البرنامج كان الكيان الرئيسي الذي يدير العلاقات مع كل من الشركاء من المنظمات غير الحكومية. كذلك لوحظ النجاح الذي حققه منهج المجموعة المشتركة، حيث تراعي جميع الأطراف معايير الحصص الحكومية. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري، وجد التقييم افتقارا إلى فهم تفاصيل الالتزامات المتبادلة والأهداف المخططة بين الشركاء في التغذية المدرسية. كما لاحظ التقييم أن التنسيق بين برنامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز مع سائر وكالات الأمم المتحدة والشركاء الحكوميين يحتاج إلى تعزيز.
- 68- وفي نيكاراغوا وجد التقييم أن البرنامج قد اتبع منهجا مرنا مع الشركاء. وأدى العدد المحدود للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال إلى اتجاه البرنامج نحو العمل مع المجتمعات المحلية وشجع على إقامة علاقات عمل وطيدة مع الوزارات المعنية.
- 69- وفي مدغشقر، وجد التقييم أن البرنامج والشركاء قد نفذوا بعض الأنشطة الفعالة جدا والمصممة لتحسين الاستعداد للكوارث والتخفيف منها إلا أن العديد من شركاء البرنامج لم تكن لديهم الخبرات الضرورية لتوفير وإدارة الدعم الفني لأنشطة الغذاء مقابل العمل الأكثر تعقيدا. وربما يعول البرنامج كثيرا على الموارد المحدودة لشركائه. كما خلص التقييم إلى أن عملية صياغة المشروعات المشتركة يقتضي الجهد والتكاليف وهذا جعل من الصعب ضمان الاستخدام المتوافق للمخزونات في الأماكن المتقدمة التي كانت متاحة لأنشطة الغذاء مقابل العمل.

70- يركز هذا الجزء على الفعالية والتأثير ومدى استدامة عمليات البرنامج وترابطها. وتتناول الفعالية إنجاز النتائج المخططة، وأما التأثير فيقيس الآثار العريضة لأية عملية بينما تدرس الاستدامة المدى الذي يمكن فيها لمنافع مساعدات البرنامج أن تتجاوز فترة العملية. أما الترابط فيدرس مدى فعالية مراعاة التحديات طويلة الأمد في الأنشطة قصيرة الأجل.

## تحقيق الحصائل المخططة

71- رغم محدودية بيانات الحصائل النوعية، فإن التقييم لم يقدم رؤية قيمة إزاء الفعالية العامة المنظورة والعمليات والعناصر الفرعية الخاصة. وأشارت التقييمات بوجه عام إلى أن البرنامج حقق أهدافه في مجال إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ ووفر مستوى معقولا من الدعم الذي يمكن أن يكون قد أسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لبعض المستفيدين منه. وأبرزت التقييمات أهمية ما يلي في تحقيق النتائج: الأهداف الواضحة وتكامل المدخلات غير الغذائية والشراكات القوية والمناهج الكلية. وفي بعض السياقات قد يكون من الأيسر للبرنامج أن يوضح الفعالية لأنشطة التغذية المدرسية (من حيث زيادة ارتياد المدارس والمداومة فيها على سبيل المثال) وبعض أنشطة الغذاء مقابل العمل بدلا من تحقيق نتائج تغذوية من خلال التدخلات الغذائية.

72- ففي كولومبيا، تبين للتقييم أن عناصر الإغاثة كانت ناجحة على وجه الخصوص وأنها وفرت مستوى معقولا من الدعم لأشد الناس هشاشة دونما دليل على خلقها لظاهرة التواكل. كذلك تبدو التغذية المدرسية فعالة في زيادة معدلات المواظبة على المدارس وتحسين مستويات الطاقة والقدرة على التركيز في أوساط الأطفال. كذلك ارتأى أن أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل التدريب كانت فعالة من حيث دعم الانتعاش رغم أنه لا توجد بيانات كافية لتقييم اندماج المستفيدين اقتصاديا أو إنعاشهم. ومن جهة أخرى، بدا أن العنصر التغذوي، الذي يركز على الحوامل والمرضعات، لم يكن فعالا على وجه العموم في الإسهام في إدخال تحسينات في الأوضاع التغذوية بسبب ضآلة حجم الحصص الغذائية واقتسام الحصص فيما بين أفراد الأسر والافتقار إلى التركيز على الأهداف التغذوية، في حين أن التدخلات التغذوية كانت أكثر نجاحا عندما كان الشركاء قادرين على استنباط منهج شامل.

73- وفي كينيا، تعذر تحديد عدد الأرواح التي أنقذت من خلال عملية الطوارئ أو تقييم حجم التأثير التغذوي على توزيع الأغذية العام، إلا أن التقييم رأى أنه قد أمكن تجنب كارثة إنسانية كبيرة، حيث أنه لم نشر التقارير إلى هجرة سكانية واسعة النطاق أو إلى وفيات خلال فترة الطوارئ. وقد أشارت البيانات عن المقاطعات الخمس عشرة التي شملها برنامج التغذية المدرسية الموسع إلى أن معدلات القيد والحضور ازدادت في المدارس خلال فترة الطوارئ. وفيما يتعلق بأنشطة التغذية المدرسية في إطار البرنامج القطري ورغم ما يظهر من زيادة عامة في معدلات القيد الإجمالية والصادفة في معظم المقاطعات، فإن التقييم أشار إلى الصعوبات في عزو هذه الزيادات إلى التغذية المدرسية وإلى القصور في البيانات.

74- وفي نيكاراغوا، أشار التقييم إلى أن أهداف الأمن الغذائي اشتملت على مؤشرات أداء قابل للقياس، لكن هذه المؤشرات لم تخضع للرصد. ولاحظ التقييم أن البرنامج عزز سلسلة من أنشطة الغذاء مقابل العمل، وأنه عندما فضل المستفيدون إعادة بناء المساكن، فقد كانوا أقل نجاحا في تحقيق الأمن الغذائي. وقد التقييم أن الغذاء مقابل العمل جدد الأصول المجتمعية والإفرادية وأن المجتمعات المحلية استخدمت بصورة فعالة الأغذية لدعم الإنعاش. بيد أنه تعذر قياس النتائج التغذوية.

75- وفي مدغشقر، وجد التقييم أن نسبة المصاريف الأسرية المكرسة لشراء الأغذية ربما تناقصت وأن الوضع التغذوي للأطفال دون الخامسة ربما تحسن نتيجة لمساعدات البرنامج، لكن من المعترف به أن هذه النتائج لا يمكن الوثوق بها كلياً.

## تأثير العمليات

76- إن تأثير أية عملية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة إيجابية أو سلبية يمكن أن تتباين كثيراً وتعتمد عادة على السياق الخاص. ومن الصعب إعداد تقديرات التأثيرات وإن النتائج التالية تستند إلى حد ما على دليل شفهي. كذلك فإن عزو التأثيرات الملحوظة إلى مساعدات البرنامج أمر تكتنفه المشاكل بسبب التداخل المتشابك للعوامل الخارجية. وعلى أية حال، فقد وجدت التقييمات أن بعض تأثيرات عمليات البرنامج تجاوزت الأمن الغذائي والتغذية وظهرت دلالتها على مستويات المستفيدين الأفراد ومجتمعات المستفيدين والشركاء المتعاونين والحكومات المحلية. وبوجه عام، كان من الصعب تقدير التأثير التغذوي للمساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج نظراً للافتقار إلى المعلومات التغذوية الدقيقة. ولاحظت التقييمات التأثيرات الإيجابية التالية المتعلقة إما بوجود البرنامج أو الأنشطة الخاصة: (1) تعزيز الإحساس بالوقاية البدنية والمنافع النفسية بين المستفيدين في المناطق غير الآمنة؛ (2) تحسين التناسق الاجتماعي وتعميق الوعي بمخاطر الكوارث على مستوى المجتمعات المحلية؛ (3) زيادة وعي الحكومات الوطنية بقضايا من بينها بؤس النازحين والقضايا المتعلقة بالأغذية.

77- وقد حدد تقييم كولومبيا عدة تأثيرات إيجابية لم تكن متوقعة بالضرورة كلها في مستهل العملية: (1) زيادة الوعي بقضايا النازحين على المستوى الوطني؛ (2) التوسع في الحيز الإنساني الذي تخلت عنه المجموعات المسلحة؛ (3) تعزيز الشعور بالحماية المادية بين المستفيدين في المناطق غير الآمنة؛ (4) التعزيز الممكن للتلاحم الاجتماعي في المجتمعات التي تدعمها العمليات الممتدة؛ (5) المنافع السيكولوجية للمستفيدين بفضل النهج الشامل والمتكامل الذي يسير عليه الشركاء في البرمجة.

78- وفي كينيا، أبرز التقييم مركزية المعلومات الغذائية الجيدة وتحليلها لتحقيق تفهم أفضل للتأثير الحقيقي للمساعدات الغذائية من البرنامج مشيراً إلى اعتماد البرنامج على وكالات أخرى في رصد الوضع التغذوي للسكان المستهدفين ونزوح تحليل سوء التغذية الحاد العالمي إلى أن الإفراط في الغذاء يعد عاملاً أساسياً يؤدي إلى سوء التغذية. كذلك نوه التقييم إلى الأثر الكبير للمساعدات الغذائية من البرنامج في المشروعات الخمسة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز في إطار البرنامج القطري ودورها في تمكين بعض السكان من استئناف سبل معيشتهم. ومع ذلك فقد خلص التقييم أيضاً إلى أن تأثير دعم التغذية التكميلية قد تقلص كثيراً بسبب الافتقار إلى المدخلات الصحية الأساسية والتكميلية.

79- وفي نيكاراغوا، حدد التقييم العديد من التأثيرات الإيجابية للدعم المقدم من البرنامج: (1) تنوع الزراعة؛ (2) تعزيز الشراكات؛ (3) تحسين البنية الأساسية المحلية؛ (4) زيادة وعي المجتمع المحلي بمخاطر الكوارث؛ (5) تعميق الوعي الحكومي بالقضايا المتعلقة بالأغذية. على أن التقييم أشار إلى عدم إمكانية تقييم التأثيرات التغذوية للمساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج.

80- وفي مدغشقر، لاحظ التقييم أن توزيع ما مقداره 4 000 طن من الذرة الرفيعة في منطقة جراند سود قد ساعد على وقاية البذور التي تم توزيعها من جانب الشركاء الآخرين وبالتالي دعمت استراتيجية لإعادة إدخال محصول كان قد اختفى تقريباً في أعقاب فترات الجفاف السابقة.



## استدامة وترابط العمليات

- 81- اتجهت نتائج تقييم استدامة منافع مساعدات البرنامج إلى التركيز على الانتقال من الغوث إلى الإنعاش والحاجة إلى استراتيجيات خروج سليمة قبل تنفيذ أو توسيع البرامج. وأضحى معترفاً به أن الشراكات القوية والقدرات الحكومية القطرية والمحلية وكذا الموارد المالية تعد عناصر رئيسية لاستراتيجيات الخروج.
- 82- ففي كولومبيا، وجد التقييم أن هناك ارتباطاً واضحاً بين حصول النازحين على مساعدات الغوث والإنعاش ومقدرتهم على أن يبدأوا حياة جديدة. ويرى التقييم أن أنشطة الإسكان التي تستفيد من الغذاء مقابل العمل وتوليد فرص العمل من خلال الغذاء من أجل التدريب كانت على الأرجح مفيدة بدرجة كبيرة للمشاركين. وعلى وجه العموم، فإن هذا الارتباط بالإنعاش كان من الأسهل تبينه بشأن الغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل التدريب والتغذية المدرسية وأنشطة الإنعاش بالتغذية قبل المدرسة شريطة تنفيذها مع شركاء أقوياء، وذلك بالمقارنة مع أنشطة التغذية التكميلية التي تكون أهدافها العامة أقل وضوحاً في تحديدها وحيث يكون الأطفال الذين يواجهون الأخطار معرضون للوقوع مرة أخرى في حالة سوء التغذية.
- 83- وأشار التقييم الذي أجري في كينيا إلى الفلق إزاء عدم توافر استراتيجيات الخروج الملائمة في أنشطة التغذية المدرسية المنفذة في إطار البرنامج القطري، ومشروعات مكافحة فيروس ومرض الإيدز في إطار البرنامج القطري، والتغذية المدرسية الموسعة في إطار عملية الطوارئ. ومن المعترف به أن مواصلة برامج التغذية المدرسية بدون البرنامج تتطلب شراكات قوية، ولا يوجد ما يدل بوضوح على ما إذا كان لدى الحكومة قدرة مالية لإدارة برنامج التغذية المدرسية الموسع عندما تنتهي عملية الطوارئ.
- 84- وفي نيكاراغوا، خلص التقييم إلى أن عملية الطوارئ عززت الشراكات وحسنت البنية الأساسية المحلية وطورت القدرات المحلية وأن ذلك سوف يكون مفيداً في حالات الطوارئ المقبلة ويسهل تسليم البرامج التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي. وفيما يتعلق بالاستدامة، فإن قرار استبدال المنازل المدمرة بهياكل أكثر مقاومة للأعاصير ولا تحتاج إلى تصليح أو استبدال لمدة 10 سنوات يثير اهتماماً بالغاً لأنه يعني تكريس مزيد من الوقت للعمل الزراعي، الأمر الذي قد يفضي إلى تحسين الأمن الغذائي.
- 85- وفي مدغشقر، وجد التقييم أن استراتيجية التسليم كانت كثيرة الطموح من حيث عدد أنشطة بناء القدرات المخطط لها خلال الفترة القصيرة للعملية.
- 86- أبرزت تقييمات العمليات التي نفذت في عام 2008 جوانب القوة والضعف من حيث تصميم التشغيل وتنفيذ العمليات والنتائج التي حققتها عمليات البرنامج في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية.
- 87- ففيما يتعلق بتصميم التشغيل أبرزت التقييمات الأعمال الهامة المتعلقة بهشاشة الأوضاع وبالتقدير، وهي الأعمال التي أتاحت لتدعيم وتوجيه تركيز وتصميم العمليات والتركيز على أهمية ضمان النشر المتواقت لنتائج تقدير الاحتياجات. كذلك أشارت التقييمات إلى الحاجة إلى التأكد من أن الأهداف الاستراتيجية قد تم تطويرها وتحديد سياقاتها وأن الأنشطة والعمليات تتسم بالتناسق والتكامل.
- 88- وفيما يتعلق بتنفيذ العمليات، فقد أبرزت التقييمات نجاح الاستهداف على مستوى المجتمع المحلي وبرامج التوزيع ومقدرة لوجستيات البرنامج على التكيف والتجديد وتسليم الأغذية في ظل الظروف الصعبة والأهمية الحيوية للشراكات

الفعالة مع الحكومات المحلية والشركاء الآخرين استنادا إلى التقديرات الواقعية لقدراتها ومواردها. كذلك حذرت التقييمات من محددات الاقتراض السلعي في مستهل عملية ما لمعالجة تأخيرات التمويل والحاجة إلى التصدي لجوانب القصور التنظيمي في رصد النتائج المخططة. وقد تبين أن جوانب القصور هذه ترجع إلى عدم الكفاية في تحديد الأولويات وتمويل أنشطة الرصد، والصعوبات في استنباط التوجيهيات والوسائل الملائمة، وجوانب الضعف في تصميم المشروع والأطر المنطقية.

89- وفيما يتعلق بالنتائج التي حققتها العمليات، خلصت التقييمات إلى أن البرنامج حقق نجاحا في إنقاذ الأرواح والتخفيف من وطأة الكوارث الإنسانية واسعة النطاق في ظل ظروف صعبة وأنه قد ساهم في الانتعاش طويل الأجل للمستفيدين في أعقاب الكوارث. كذلك وجدت التقييمات أن هناك تأثيرات إيجابية واسعة لوجود البرنامج والمساعدات الغذائية بما يتجاوز الأمن الغذائي أو النتائج التغذوية. وأبرزت التقييمات: (1) الصعوبات العامة في تحديد كمية إنجازات النتائج المخططة نظرا للافتقار إلى بيانات لرصد النوعية؛ (2) اعتماد البرنامج على المدخلات التكميلية والمناهج الكلية لشركائه في مجال التغذية لتحقيق النتائج التغذوية المخططة؛ (3) الحاجة إلى مزيد من المناقشة المستفيضة لاستراتيجيات الخروج أو استراتيجيات التسليم لمعالجة قضايا الاستدامة.

## تعزيز جهاز التقييم في البرنامج

90- يتناول هذا القسم إلى ما أحرز من تقدم في مجال تعزيز جهاز التقييم في البرنامج بما يتماشى مع الاستراتيجية التي وضعت في خطة البرنامج للإدارة لفترة العامين (2008-2009)<sup>9</sup> واستجابة لملاحظات وتوصيات استعراض الأنداد المستقل لعام 2007<sup>10</sup>. ويوجز هذا القسم التقدم الذي أحرزه مكتب التقييم في: (1) سياسة التقييم الجديدة؛ (2) استنباط نظام ضمان جودة التقييم؛ (3) دعم مكتب التقييم للتقييمات اللامركزية؛ (4) المبادرات لإغلاق حلقة التعلم.

## سياسة التقييم الجديدة في البرنامج

91- تعالج سياسة التقييم الجديدة في البرنامج، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2008، عددا من اهتمامات استعراض الأنداد لعام 2007. وتهتم سياسة التقييم الجديدة، على وجه التحديد بما يلي: (1) تجميع وتحديث سياسات التقييم السابقة؛ (2) إيجاز الإجراءات المتخذة لتعزيز الاستقلال الهيكلي والمؤسسي للتقييم؛ (3) التأكد من أن البرنامج يلتزم بمبادئ التقييم المتفق عليها دوليا وأنه يتمشى تماما مع أنماط ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

92- وتؤكد سياسة التقييم من جديد الهدف المزدوج للتقييم بالخضوع للمساءلة بشأن الأداء والنتائج والتعلم لإشهار المناقشات السياسية والخيارات الاستراتيجية لصانعي القرارات. كذلك تضمن التطبيق المنتظم لمبادئ التقييم الرئيسية التالية في مهمة التقييم لدى البرنامج وعمليات التقييم ونتائجه: الاستقلالية والمصداقية والمنفعة والمساواة. ويتواصل تقييم أنشطة البرنامج وعملياته واستراتيجياته وسياساته مقابل معايير التقييم النمطية في الجدوى والملاءمة والفعالية والكفاءة والتأثير والاستدامة.

<sup>9</sup> "خطة البرنامج لإدارة لفترة السنتين (2008-2009)" (الوثيقة WFP/EB.2/2007/5-A) (يشار إليها فيما بعد باسم "خطة الإدارة").

<sup>10</sup> "استعراض الأقران لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي" (الوثيقة WFP/EB.1/7-A).

- 93- وإن دور المكاتب الإقليمية والقطرية في تنفيذ التقييمات اللامركزية والتقييمات الذاتية التي توضح في سياسة التقييم تبرز ما يلي: (1) المسؤولية المشتركة بشأن التقييم؛ (2) دور مكتب التقييم في التأكد من أن التقييمات اللامركزية تلبى نفس معايير الجودة والاستقلالية كالتقييمات التي ينفذها مكتب التقييم.
- 94- كذلك توضح سياسة التقييم الجديدة منهجا منسقا لاختيار العمليات التي سيتم تقييمها في سنة محددة، وذلك لضمان العينات التمثيلية من حيث التوزيع الجغرافي وحجم العمليات والفئات البرمجية. وتطبق هذه المعايير على التقييمات التي ينفذها مكتب التقييم وعلى التقييمات اللامركزية.

### نظام ضمان جودة التقييم

- 95- وكما كان متوقعا في خطة الإدارة، وسياسة التقييم الجديدة وتقرير التقييم السنوي لعام 2006، فقد استنبط مكتب التقييم نظاما لضمان جودة التقييم يشتمل على نماذج تفصيلية وخرائط للعمليات وقوائم مراجعة لضمان الجودة وملاحظات فنية. ويستند نظام ضمان جودة التقييم إلى المعايير الدولية لممارسة الجودة في شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وغيرها من المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف.
- 96- ويهدف نظام ضمان جودة التقييم التأكد من التطبيق المنسق للمعايير على منهج التقييم وعملياته ومنتجاته وبالتالي المساعدة في التأكد من الجودة الرفيعة والاستقلال والمصداقية والمنفعة من التقييمات التي يعدها مكتب التقييم والتقييمات اللامركزية سواء بسواء. ويدعم ترميم تقارير التقييم الإبلاغ المنسق عن نفس القضايا ويسهل التجميع النهائي لنتائج التقييم والمقارنة فيما بينها. وهذا من شأنه، بمضي الوقت، تحسين نوعية تقارير التقييم السنوية.
- 97- وبدأ تطبيق نظام ضمان جودة التقييم في يناير/كانون الثاني 2008 وتم تطبيقه على جميع التقييمات التي يديرها مكتب التقييم منذ ذلك الوقت. وسوف يستمر توسيع هذا النظام ليشمل التقييمات اللامركزية في 2009.

### دعم مكتب التقييم للتقييمات اللامركزية

- 98- تحدد سياسة التقييم الجديدة دور مكتب التقييم في التأكد من أن التقييمات اللامركزية تلبى نفس معايير الجودة والاستقلالية للتقييمات التي يعدها مكتب التقييم. وهذا التطبيق لنفس معايير الجودة على التقييمات اللامركزية يمثل تحولا هاما ويقصد منه معالجه النوعية شديدة التغير والمنفعة المحدودة من التقييمات السابقة كما ورد في تقارير التقييم السنوية السابقة.
- 99- وقد أقر مكتب التقييم منهجا من شعبتين لدعم المكاتب الإقليمية والقطرية في إدارة التقييمات اللامركزية للجودة. ويتضمن هذا المنهج: (1) النشر المرحلي لبرنامج تدريبي لنظام ضمان جودة التقييم؛ (2) الدعم المتواصل من جانب مكتب التقييم خلال المراحل المهمة من عملية التقييم. وقد بدئ بمبادرة التدريب في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، حيث قدم إلى روما موظفو البرمجة الرئيسيون من ثلاثة مكاتب إقليمية مختلفة و5 موظفين قطريين للمشاركة في المرحلة الأولى للتدريب والتي اشتملت إعداد تقييمات محددة ستنفذ في عام 2009. وسوف تتواصل مبادرة التدريب هذه ويتم توسيعها في 2009 و2010 بدعم مالي تقدمه حكومة السويد كجزء من دعمها الإجمالي لتعزيز التقييم في البرنامج.

## إقفال حلقة التعلم

- 100- التزم مكتب التقييم، بموجب سياسة التقييم الجديدة، بإقفال حلقة التعلم أو تسهيل التعلم والممارسة الجيدة ضمن البرنامج. وبالإضافة إلى التأكد من النشر الواسع وإمكانات الوصول إلى تقارير التقييم وتقارير التقييم السنوية، فقد بدأ مكتب التقييم في وضع نظام معزز لاقتسام الدروس على أساس تحليل تفصيل احتياجات المستخدمين الفعليين والمحتملين. وتم تحليل احتياجات المستخدمين من المعلومات لتحديد المحتوى الأمثل والتوقيت والنموذج بشأن الدروس حيث يمكن للمستخدمين استيعابها بصورة أيسر.
- 101- وسيواصل مكتب التقييم دوره الرئيسي في نشر وإيصال نتائج التقييم إلى البلدان الأعضاء والإدارة العليا في البرنامج وصانعي القرارات الداخليين على مختلف المستويات التشغيلية. أما تقارير التقييم المقدمة إلى المجلس فسوف تتاح على موقع البرنامج الخارجي (www.wfp.org).

## أنشطة التقييم في البرنامج في عام 2008

- 102- يوضح هذا القسم من التقرير برنامج عمل مكتب التقييم، والموارد المالية والبشرية المتاحة لتنفيذ عمل التقييم كما هو وارد في خطة الإدارة.

### برنامج عمل مكتب التقييم

- 103- ورد برنامج عمل مكتب التقييم في الملحق الثالث من خطة. وكان مزمعا أن ينظم مكتب التقييم أربعة أو خمسة تقييمات استراتيجية وثلاثة تقييمات قطرية و20 تقييما لعمليات فردية خلال العامين.
- 104- وقد خفض العدد الإجمالي للتقييمات الاستراتيجية إلى ثلاثة وجميعها تمر في مراحل مختلفة من التنفيذ. وبدأ العمل في إجراء اثنين من التقييمات القطرية المخططة في عام 2008، وسوف يبدأ إعداد التقييم الثالث في عام 2009. ومن بين التقييمات المخططة للعمليات الفردية، بدئ بإعداد تسعة تقييمات في عام 2008 وأن اثنين من هذه التقييمات قد اكتمل وقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في فبراير/شباط 2009.
- 105- كذلك توقعت خطة الإدارة أن تقوم المكاتب الإقليمية والقطرية بإعداد 40 تقييما لا مركزيا لعمليات فردية خلال العامين. ونظرا لأن البرنامج التدريبي لنظام ضمان جودة التقييم لدى مكتب التقييم قد بدأ في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، فليس متوقعا أن تتقيد التقييمات اللامركزية بنظام ضمان جودة التقييم في عام 2008. ويتضمن الملحق 1 قائمة بالتقييمات والاستعراضات اللامركزية التي اكتملت في عام 2008.

### موارد التقييم

- 106- حددت خطة الإدارة مستوى من التوظيف والموارد المالية لإتاحتها لمكتب التقييم حتى يستطيع تنفيذ برنامج عمله المخطط.

- 107- حددت خطة الإدارة أن يكون هناك اثنا عشر موظفاً في مكتب التقييم من بينهم مدير بدرجة مد 2 وسبعة خبراء في التقييم وأربعة موظفين للدعم. وتمشيا مع سياسة التقييم الجديدة، يتوقع مكتب التقييم أن يتم ملء 50 في المائة من الوظائف الفنية على أساس التناوب من فنيي البرنامج و50 في المائة من خلال تعيين أخصائيين خارجيين للتقييم.
- 108- وخلال عام 2008، كان عدد موظفي التقييم الفنيين، باستثناء المدير، ستة بدلا من سبعة بسبب محدودية الميزانية. وإن وظيفتين اثنتين فقط، بما فيهما وظيفة المدير، قد شغلها أخصائيان خارجيان في مجال التقييم. ولذا، فإن نسبة المقيمين المعيّنين خارجيا إلى موظفي البرنامج الخاضعين للتناوب فقد كان 2 إلى 5 بدلا من 4 إلى 4. وهكذا فإن الجهود لم تنجح حتى الآن في تعيين خبراء تقييم إضافيين. ويمثل موظفو التقييم، بمن فيهم المدير والموظفون الفنيون وموظفو الدعم، ما يقرب من 0.08 من إجمالي عدد موظفي البرنامج (12 000).
- 109- وقد أثر انصراف 4 فنيين في 2007 ووصول ثلاثة موظفين فقط في أوائل 2008 على القدرة الإجمالية للتقييم في مكتب التقييم خلال الفترة الانتقالية من منتصف 2007 إلى مارس/آذار 2008. إضافة إلى ذلك، فإن الضائقة المالية التي حدثت في منتصف 2007 أثرت سلبا على استمرارية تنفيذ التقييمات المخططة. ففي عام 2008 حضر 4 من موظفي مكتب التقييم دورة متخصصة لمدة 3 أيام في مجال التقييم نظمتها شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني وشبكة البحوث في بلجيكا.
- 110- ولا يوجد موظفون محددون لدعم عمل التقييمات اللامركزية التي ينفذها موظفو المكاتب الإقليمية والقطرية. ولم يأخذ هذا الوضع في الحسبان أعباء الأعمال الإضافية التي يستلزمها إعداد تقييم ما. كذلك فإن برنامج دعم التدريب في مجال نظام ضمان جودة التقييم لدى مكتب التقييم، رغم أنه قد وضع على نحو اقتسام المعارف والخبرات حسب اللزوم، لم يعالج تحديات أعباء العمل بشأن الموظفين المعيّنين.
- 111- تنفذ التقييمات، في معظمها، بواسطة استشاريين معيّنين خارجيا، وبالتالي، فهم يستلزمون مخصصات مهمة من خارج ميزانية الموظفين. وقد خصصت ميزانية ما مجموعه 1.4 مليون دولار من ميزانية دعم البرامج والإدارة لجميع التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بما في ذلك إدارة المكاتب والتكاليف الأخرى. وكان من المتوقع تخصيص مبلغ إضافي مقداره 6 ملايين دولار من تكاليف الدعم المباشرة والموارد الأخرى من خارج ميزانية دعم البرامج والإدارة لتمويل التقييمات الستين المخططة للعمليات الفردية.
- 112- وتمول التقييمات الاستراتيجية والتقييمات القطرية من موارد ميزانية دعم البرامج والإدارة. لكن ترتيبات تمويل تقييمات العمليات فرضت تحديات خاصة حيث يتعين التفاوض مع المكاتب القطرية على تكاليف الدعم المباشرة في كل حالة على حدة. وإن هذه الترتيبات سببت طلبا شديدا على موارد المكاتب القطرية وجعلت التقييمات اللامركزية، على وجه الخصوص، غير مغرية على الإطلاق. وفي عام 2009، خصصت أموال لمكتب التقييم لتغطية التقييمات التي يزمع مكتب التقييم إدارتها بينما لا تتوافر مخصصات مماثلة للتقييمات اللامركزية.
- 113- وبلغ مجموع المصروفات للتقييم في عام 2008 ما يقرب من 3 ملايين دولار، وهو ما يمثل 0.06 في المائة من إجمالي تمويل البرنامج ومقداره 5.8 مليار دولار.

## اتساع النطاق

114- يبرز هذا القسم مشاركة مكتب التقييم في مجموعات وشبكات التقييم الفني. ويشارك مكتب التقييم في هذه المجموعات حتى يمكن مجاراة التطورات في منهجيات التقييم وللإبقاء على الاتصال مع سائر فنيي التقييم والمساهمة في استنباط معايير فنية. ويضطلع مكتب التقييم بدور فعال في شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، والفريق المعني بالتقييم المشترك بين الوكالات في الوقت الحقيقي، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كذلك يدعم مكتب التقييم أعمال التقييم التي يقوم بها كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

### شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني

115- مكتب التقييم هو عضو في هذه الشبكة ويحضر اجتماعاتها التي تعقد مرة كل عامين وكان الموضوع الرئيسي لإجتماع الشبكة الثالث والعشرين الذي عقد في مدريد في يونيو/حزيران 2008، برنامجا جديدا لوسائل الإعلام الجديدة والمعونة الإنسانية. ودرس المشاركون مجموعة متشابهة من الالتزامات والمصالح التي تستنبط في وكالات الإعلام وكالات المساعدات الإنسانية خلال الأزمات الإنسانية وحددت 5 توصيات رئيسية يمكن أن تساعد في تحسين هذه العلاقة وتروج لحصائل إنسانية إيجابية.

116- واستضاف إجتماع ديسمبر/كانون الأول وزير خارجية ألمانيا في برلين. وركز جدول الأعمال على الحدود والإمكانات لتقديرات التأثير على المساعدات الإنسانية وكيف يمكن استنباط فهم مشترك يمكن استخدامه في تعزيز تطبيق واستغلال هذه التقديرات في مجال المساعدات الإنسانية. ودرس المشاركون إضفاء الطابع السياسي على المساعدات الإنسانية والتنظيم المؤسسي للقطاع الإنساني وتغيير طابع الهشاشة خلال الأزمات الإنسانية حتى يتسنى تحقيق فهم أفضل للتأثير الإنساني.

117- كذلك عمل مدير مكتب التقييم كمراجع خارجي للوثيقة التي أعدتها شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني لتوجيه التقييمات في الوقت الحقيقي.

### الفريق المعني بالتقييم في الوقت الحقيقي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

118- يتكون هذا الفريق من وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية ومن الوكالات غير الحكومية ومن الجهات المانحة الثنائية. وقد أنشئ هذا الفريق لتحفيز وإدارة تقييمات الوقت الحقيقي المشتركة بين الوكالات والتي لا تزال في مرحلة تجريبية. وفي عام 2008، ساهم هذا الفريق في تقييم الوقت الحقيقي للاستجابة لإعصار نرجس في ميانمار.

### فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

119- إن مكتب التقييم هو عضو في هذا الفريق الذي يمثل شبكة مهنية تتكون من رؤساء مكاتب التقييم في الأمم المتحدة. ويهدف هذا الفريق إلى تعزيز التقييم عبر منظومة الأمم المتحدة ويدافع عن الاعتراف بالتقييم كأداة مهمة للتعلم واتخاذ القرارات والمساءلة.

- 120- يدعم مكتب التقييم أعمال تعزيز جودة التقييم في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتدريب وأفرقة مهام التقييم في الجنوب الأفريقي وأعمال الأداء كمجموعة إدارية واحدة.
- 121- يركز فريق المهام تعزيز جودة التقييم على استعراضات الأنداد، ونشرات الوقائع والتقديرات الذاتية على موقع الإنترنت، والممارسات الجيدة في استجابة الإدارة، وضمان الجودة في منتجات التقييم، ومؤشرات الأداء بشأن مهام التقييم. وشارك مكتب التقييم في استعراض الأنداد الجاري للمرفق البيئي العالمي في عام 2008.
- 122- ويعكف فريق مهام التدريب حالياً على استنباط دورة تمهيدية في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم تتناول التقييم في منظومة الأمم المتحدة وكذا تطوير برنامج للتدريب في مجال التقييم. وركز اجتماع فريق المهام مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة الذي عقد في تورين في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على الدورة التمهيدية المخططة والبرنامج التدريبي الشامل.
- 123- ويتولى فريق مهام التقييم لجنوب أفريقيا إدارة التقييم القطري المشترك بين فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وجمهورية جنوب أفريقيا حول دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب أفريقيا وأولوياتها الثلاث للسياسة الاستراتيجية.
- 124- وأجرى فريق إدارة توحيد الأداء تقييماً للعمليات والنتائج المتعلقة بمشروعات الأمم المتحدة على أساس توحيد الأداء. وأسفرت المرحلة الأولى عن تقدير إمكانية تقييم برامج الأمم المتحدة التجريبية.

## مسائل أخرى

- 125- كذلك يدعم مكتب التقييم تقييم منهج المجموعة الذي أوكلت به اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان هذا المنهج بعد عامين من تطبيقه في ديسمبر/كانون الأول 2005، قد أدى إلى أي من التحسينات القابلة للقياس في مجالات القدرة والتغطية والتنبؤ بالاستجابة الإنسانية.
- 126- ويدعم مكتب التقييم أيضاً التقييم الخارجي لل صندوق المركزي المتجدد للطوارئ الذي أنشأه منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ بالتشاور مع اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إعمالاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 124/60. والهدف الإجمالي لهذا التقييم هو توفير دليل استراتيجي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة حول مستقبل الصندوق المركزي المتجدد في حالات الطوارئ والذي يقوم بإعداده قسم دراسات التقييم في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

## التوقعات

- 127- يبرز هذا القسم الأعمال التي سيتولى تنفيذها مكتب التقييم في: (1) وضع استراتيجية التقييم؛ (2) تعزيز الدعم للتقييمات اللامركزية؛ (3) مواصلة مبادرة حلقة التعلم؛ (4) زيادة قدرات التقييم في مجال تقدير الآثار والتقييم في الوقت الحقيقي سواء بسواء.
- 128- وتلزم سياسة التقييم الجديدة المكتب بإعداد استراتيجية مستقلة للتقييم تبين بوضوح كيف سينفذ المكتب العناصر الرئيسية للسياسة. وستنظر الاستراتيجية في اختيار التقييمات الاستراتيجية ونوعية التقييمات والعمليات والقضايا المتعلقة

بالاسترجاع والإبلاغ والقضايا الأوسع للإسهام في إيجاد ثقافة مشتركة للمساءلة والتعلم. وستركز الاستراتيجية على كيفية تعزيز فعالية التقييم في البرنامج بحيث يسهم التقييم في مواصلة تحسين الأداء والنتائج.

129- وفي ضوء مسؤوليات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في إعداد التقييمات اللامركزية، وهو الدور الذي بينته بوضوح سياسة التقييم الجديدة، فإن على مكتب التقييم دورا يجب أن يضطلع به في ترويج وتعزيز معايير الجودة بشأن هذه التقييمات. وأحد العناصر المهمة لهذا الدعم من جانب مكتب التقييم يتمثل في حزمة التدريب حول نظام ضمان جودة التقييم التي أعدت في عام 2008. وإن مبادرة التدريب، التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، سيجري تطويرها وتوسيعها في عام 2009 والأعوام التالية.

130- وسوف ينتقل مكتب التقييم في عام 2009 إلى المرحلة التالية من مبادراته المتعلقة بحلقة التعلم، بالإضافة إلى التطوير والاختبار والتطبيق الكامل لأنماط التعلم لتعزيز إمكانات الوصول للرؤى المستجدة من التقييمات والاستفادة منها. وسوف يسير هذا العمل قدما جنبا إلى جنب مع أعمال إعادة تصميم الموقع الشبكي لمكتب التقييم وتحسين هذا الموقع.

131- وفي عام 2009، سوف ينفذ مكتب التقييم مبادرات خاصة لتعزيز قدراته التقييمية في مجالين مهمين هما: الأول، المتعلق بتقدير التأثيرات، والثاني، يتعلق بالتقييم في الوقت الحقيقي. وإن الصعوبات التي تواجه البرنامج في الإبلاغ عن النتائج الدقيقة حول الآثار الطويلة الأجل والواسعة لعملياته وسياساته قد تم توثيقها بوضوح في التقييمات السابقة. وإن تطبيق إجراءات ملموسة لتطوير قدرات التقييم في هذا المجال سوف يساعد في تعزيز هذا الجانب. كذلك فإن تطوير قدرات التقييم في الوقت الحقيقي سوف يساعد مكتب التقييم في تقييم عمليات الطوارئ قصيرة الأجل التي تنحو لأن تكون أصعب في إظهارها منه في خطط العمل لمدة عامين. وإن تعزيز القدرات لإعداد التقييمات في الوقت الحقيقي سوف يساعد في التأكد من أن عمليات الطوارئ تتجلى بصورة أوضح في خطط العمل السنوية وأن تقييمها يتم بطرق تفضي إلى تقديرات وتصورات مفيدة.



### التقييمات المنجزة في 2008

#### التقييمات التي أدارها مكتب التقييم

"تقرير موجز عن تقييم للعملية الممتدة كولومبيا 10366"، (الوثيقة WFP/EB.1/2008/7-B)

"تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ كينيا 10374.0 والبرنامج القطري 10264.0 (2008-2004)"

(الوثيقة WFP/EB.1/2008/7-B)

"تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج وعملياته في إطار تنمية القدرات" (الوثيقة WFP/EB.A/2008/7)

"تقرير موجز لتقييم نهاية المدة لسياسات البرنامج في مجال التمايز بين الجنسين في الفترة (2003-2007): الالتزامات المعززة

تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي" (الوثيقة WFP/EB.2/2008/6-B)

"تقرير موجز للتقييم المواضيعي لتدخلات برنامج الأغذية العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى" (الوثيقة WFP/EB.2/2008/6-A/Rev.1)

"تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ لنيكاراغوا 10700.0 وعملية طوارئ الاستجابة العاجلة 10695.0"

(الوثيقة WFP/EB.1/2009/7-B)

"تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لمدغشقر 10442.0" (الوثيقة WFP/EB.1/2009/7-A)

#### التقييمات والاستعراضات اللامركزية

##### المكتب الإقليمي لآسيا

"استعراض منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10427.0: الإغاثة وإعادة التأهيل ما بعد النزاعات في جمهورية

أفغانستان الإسلامية"، أبريل/نيسان 2008

"استعراض منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش- ميانمار 10066.3"، 2008

"تقرير تقييم عملية الطوارئ - نيبال 10523.0"، فبراير/شباط 2008

##### المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

"تقييم آثار المشروع الإنمائي- بيرو 6240"، 2008

##### المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

"تقييم الدعم التغذوي من برنامج الأغذية العالمي لبرنامج منع انتقال الإصابة بفيروس الإيدز من الأم إلى الطفل في أربعة مواقع

مختارة للبرنامج في إثيوبيا"، سبتمبر/أيلول 2007

"استعراض عمليات برنامج التغذية التكميلية في المناطق القاحلة في كينيا (2007-2008)"، يونيو/حزيران 2008  
"تقييم برنامج الدعم التغذوي للعلاج باستخدام مضادات فيروسات النسخ العكسي لعام 2008: البرنامج التجريبي للدعم الغذائي  
الموجه لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في زمبابوي"، أبريل/نيسان 2008  
"خبرات البرنامج في مجال الاستهداف المجتمعي الواسع النطاق في زمبابوي"، 2008  
"تغذية البرنامج للمجموعات الضعيفة خلال الموسم 2008/2007: الدروس المستفادة (حلقات عمل المكاتب الفرعية)"،  
مايو/أيار 2008

### **المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا**

استعراض ما بعد الإنجاز لمشروع التنمية في بنين 10308.0، أكتوبر/تشرين الأول 2008  
تقرير عن تأثير ومستقبل الأغذية التي يقدمها البرنامج في إطار المعونة الغذائية في غينيا-بيساو، مارس/آذار 2008  
الاستعراض الفني لمنتصف المدة في مشروع التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى رقم 10361.0 (2005-2009): دعم الصحة  
والتعليم للجميع، مايو/أيار 2008

### موظفو مكتب التقييم

(في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)

السيدة Caroline HEIDER، مدير

السيد Alain CORDEIL، كبير موظفي التقييم

السيد طاهر نور<sup>1</sup>، كبير موظفي التقييم

السيدة Claire CONAN<sup>2</sup>، موظف تقييم

السيد Michel DENIS، موظف تقييم

السيدة Maureen FORSYTHE<sup>3</sup>، موظف تقييم

السيدة Anne-Claire LUZOT، موظف تقييم

السيدة Rosa NETTI، مساعد برامج

السيدة Eliana ZUPPINI، كبير مساعدي الموظفين

السيدة Jane DONOHOE، كاتب إداري

السيدة Sofia AKEMIMARCHI، مستشار بحوث مؤقت

السيدة Sally BURROWS، مستشار بحوث مؤقت

السيدة Daniela DEL GIUDICE، مستشار بحوث مؤقت

<sup>1</sup> السيد نور استلم مهامه في 2008/1/1.

<sup>2</sup> السيدة Conan استلمت مهامها في 2008/3/10.

<sup>3</sup> السيدة Forsythe استلمت مهامها في 2008/3/10.